



مقال تحليلي

المقاربة المصرية الشاملة في ملف حقوق الإنسان

هالة فودة

باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انطلق الاحتفال بيوم حقوق الإنسان رسميًا في عام 1950، بعد أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 423 (٧)، ودعت فيه جميع الدول والمنظمات الدولية إلى اعتماد 10 ديسمبر من كل عام يومًا عالميًا لحقوق الإنسان. ويحدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعة واسعة من الحقوق والحريات الأساسية. كما يضمن حقوق كل فرد في كل مكان، دون تمييز على أساس الجنسية أو مكان الإقامة أو الجنس أو الأصل الوطني أو العرقي أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر.

خطوات مصر في ملف حقوق الإنسان عالميًا

ساهمت الدولة المصرية على مدار عقود طويلة في تعزيز الجهود الرامية إلى تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من خلال مشاركتها في صياغة الإعلان العالمي والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، والمشاورات والأعمال التحضيرية لصياغة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وتتجلى مساهمات مصر في انضمامها لثماني اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان، كما شاركت في جهود تطوير الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بما فيها مجلس حقوق الإنسان الذي شغلت عضويته عدة مرات، بجانب انتخاب العديد من الخبراء المصريين في عضوية هيئات معاهدات حقوق الإنسان. أما على المستوى الإقليمي، فانضمت مصر إلى عدد من الاتفاقيات في إطار المنظومتين العربية والأفريقية لحقوق الإنسان.

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحويلات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحويلات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



ecss.com.eg

©/ecsstudies

كما تم إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في نهاية عام 2018، كدليل على قوة وتكامل البنية المؤسسية المعززة لحقوق الإنسان، كما تم إطلاق أول استراتيجية وطنية متكاملة لحقوق الإنسان. ووفقاً للهيئة العامة للاستعلامات تُعد المبادرة بإطلاق هذه الاستراتيجية ترجمة لقناعة وطنية بضرورة اعتماد مقاربة شاملة وجدية لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما تسعى استراتيجية 2030 إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال بناء مجتمع عادل يتسم بالمساواة والتوزيع العادل لحصاد التنمية وتحقيق أعلى درجات الاندماج المجتمعي لكافة الفئات وتعزيز مبادئ الحوكمة.

حقوق الإنسان في ظل الجمهورية الجديدة

شهدت مصر منذ 2014 اهتماماً كبيراً بحقوق الإنسان بمفهومها الشامل، حيث أسست منظومة متكاملة ترتكز قاعدتها على (ضمان تحقيق العدل والمساواة في توفير الاحتياجات الأساسية للجميع دون تمييز، مع التركيز على الفئات الأولى بالرعاية)، بدءاً من حق الإنسان في الأمن والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وحق الإنسان في الحياة والهواء النظيف. وتمركزت الفئات الضعيفة في مقدمة قائمة الأولويات، حيث تنفرد مصر بكونها من أوائل الدول التي وقعت على الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل وذوي الهمم ورعاية المسنين.



استحدثت الدولة أساليب اتسمت بالاستدامة لتحقيق التمكين الاقتصادي للفئات الأولى بالرعاية، حيث تم الاستهداف الجغرافي للفقر عن طريق إطلاق حزمة واسعة من برامج

الإطار الدستوري لحماية حقوق الإنسان في مصر

كفل الدستور المصري الحقوق والحريات الأساسية وذلك بتسيخ قيم المواطنة والعدالة والمساواة.

فقد نصت المادة 53 على أن:

المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر (التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون) تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

كما نصت المادة 92 على أن:

الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً. ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيد بها بما يمس أصلها وجوهرها.

المادة 93:

لأول مرة اشتمل الدستور المصري على مادة تلزم الدولة بالوفاء تجاه الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فقد نصت المادة 93 على أن تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة. الباب الرابع سيادة القانون.

ختان الإناث، وقانون سرية بيانات المجني عليهم في قضايا التحرش والاعتصاب، وإطلاق عدة استراتيجيات أبرزها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

فضلاً عن التعديلات الدستورية لعام 2019 التي عززت من مشاركة المرأة في البرلمان عبر تخصيص كوتا تمثيلية تعادل ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد في البرلمان للمرأة. بجانب تذييل الصعوبات التي حالت دون تحقيق تمكين اقتصادي عادل لها.

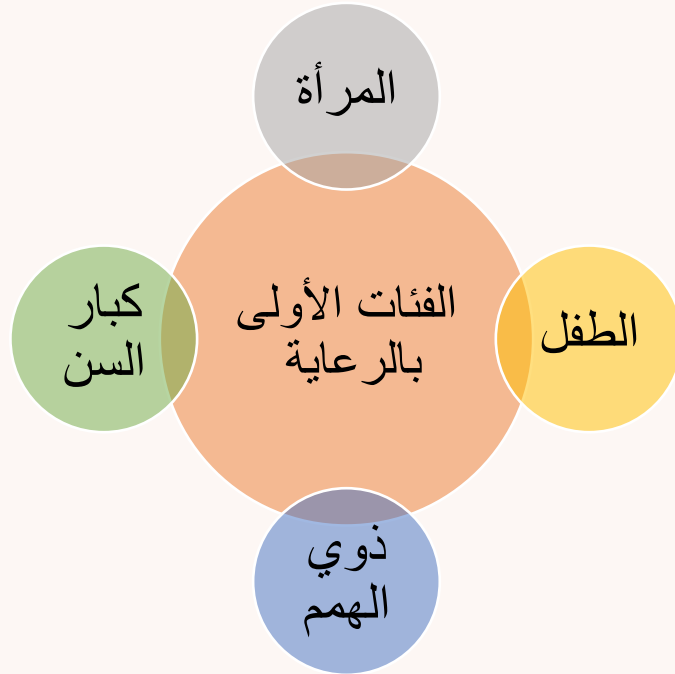
الطفل: أولت القيادة السياسية، اهتماماً خاصاً بالطفل المصري، لا سيما وأن الرئيس عبدالفتاح السيسي دائماً ما يؤكد على ضرورة الاستثمار في البشر وبناء الإنسان بشكل جيد، سواء صحياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، وهو ما انعكس في عدد من المبادرات والقوانين التي خصصت للطفل، أبرزها:

■ إطلاق تطبيق نبته مصر لتقديم حزمة من الخدمات كالإبلاغ والدعم والمشورة، كالإبلاغ عن حالات تعرض الأطفال للخطر والأطفال المفقودين والأطفال الذين عثر عليهم بالإضافة إلى خدمات الدعم والمشورة الأسرية للأم والطفل، وهناك سرية تامة لبيانات المتصلين والمبلغين، فضلاً عن إتاحة حزمة من المعلومات «الصحية، والنفسية، والقانونية، وإرشادات عن أساليب التربية الإيجابية» التي تهم الأسرة المصرية.

■ تشكيل اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في مايو 2019 برئاسة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، بهدف توحيد جهود مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المعنية،

الحماية الاجتماعية مدعمة بأطر تشريعية قوية، فمثلاً تم الوصول بالخدمات المقدمة من برنامج الدعم النقدي «تكافل وكرامة» إلى 3.8 ملايين أسرة بواقع 14 مليون شخص على مستوى الجمهورية حتى أكتوبر 2022 وفقاً لوزارة التضامن الاجتماعي. أيضاً تم التعامل مع 20 ألف طفل من أطفال الشوارع منذ انطلاق البرنامج منتصف عام 2016، وتفعيل دور المرأة والشباب في التعاطي مع قضايا المجتمع والمشاركة بفاعلية بشكل عام، وشباب جمعية الهلال الأحمر المصري بشكل خاص لخدمة المجتمع في مواجهة تداعيات فيروس «كورونا المستجد» والتوترات العالمية.

■ الفئات الأولى بالرعاية (المرأة، الطفل، ذوو الهمم، كبار السن)



المرأة: خلال الـ 8 سنوات الأخيرة فتحت للمرأة آفاق جديدة لم تكن متاحة لها من قبل، مهدت لها الطريق لمشاركة واسعة النطاق في كافة القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، جاء ذلك نتيجة حتمية لنهج الإدارة المصرية في عهد الرئيس السيسي منذ توليه الحكم عام 2014، والذي نبغ من إيمان الدولة المصرية بإيجابية العلاقة بين مستويات المشاركة السياسية للمرأة، وبين مستويات التنمية المستدامة 2030 المحددة، ومحورية ملف تمكين المرأة نحو المناصب السياسية العليا كجزء أصيل ورئيس في عملية الإصلاح الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الشامل.

كانت البداية مع دستور 2014 الذي اشتملت مواده على ما يقرب من 21 مادة متعلقة بالمرأة. بجانب القوانين التي أسهمت في تفعيل عملية التمكين، ولا سيما قانون تنظيم المشاركة السياسية، وقانون مجلس النواب، وقانون نظام التأمين الصحي للمرأة المعيلة، وقانون الغارمات، علاوة على قانون الميراث، ومشروع قانون زواج القاصرات، وتغليظ عقوبة

لل قضاء على ختان الإناث.

■ إطلاق حملات مناهضة لزواج الأطفال أبرزها حملة «مش قبل 18» لمكافحة قضية زواج القاصرات

■ وتشريعياً؛ تم تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الطفل أبرزها استحداث قانون مواجهة التنمر.

ذوو الهمم: تُعتبر مصر من أوائل الدول التي يُشاد بها في العمل الاجتماعي بوجه عام، خاصة في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص أصحاب الهمم، وذلك لما لها من خبرات نوعية لا يستهان بها، وتجارب رائدة في هذا الشأن، جاء أبرزها:

■ أنشئ المجلس القومي للأشخاص أصحاب الهمم، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 11 لسنة 2019.

■ تم إصدار القانون رقم 10 لسنة 2018، والخاص بذوي الهمم، والذي يعد بداية تمكينهم والحصول على حقوقهم.

■ تم إطلاق مبادرة "دمج.. تمكين.. مشاركة" عام 2016 لدعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بغرض تطويع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير الخدمات التعليمية والصحية بسهولة لهم، والمساهمة في زيادة قدرتهم على الدخول إلى سوق العمل، فضلاً عن تيسير حياتهم عن طريق تهيئة المباني الحكومية لتصبح قادرة على استقبالهم وتقديم الخدمات لهم.

■ زيادة عدد مكاتب التأهيل الاجتماعية موزعة على كافة أنحاء الجمهورية، لاستقبال طالبي التأهيل من جميع الأعمار ومختلف الفئات، بجانب توجيه أصحاب

الهمم وأسرهم، نحو الحصول على المعاشات الضمانية، والمساعدات الشهرية، ومساعدات الدفعة الواحدة، والمنح الدراسية، ودفع الشباب أصحاب الهمم، نحو الاستفادة من المشروعات الصغيرة، ومشروعات الأسر المنتجة، ومشروعات المرأة.

■ تطبيق معايير «كود الإتاحة»، الذي يعمل على إتاحة وتسهيل الطرق وحركة السير لذوي الهمم لسهولة حركتهم ودمجهم في المجتمع.

كبار السن: كفل الدستور المصري حق حماية كبار السن وتوفير حياة كريمة لهم من خلال نص المادة (83) من الدستور المصري 2014 «تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وترفيهياً، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة.

كما راعت الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون". ووفقاً للهيئة العامة للاستعلامات، تتمثل جهود الدولة في مجال رعاية كبار السن في:

■ مجال الرعاية الاجتماعية، إنشاء دور رعاية لكبار السن، افتتاح أندية رعاية نهارية للمسنين، ومكاتب خدمة للمسنين بالمنازل، وإعداد وتأهيل خدمة جليس للمسنين، وافتتاح وحدات للعلاج الطبيعي لكبار السن.

■ مجال الرعاية التنموية، حيث تقوم

الوزارة بتقديم مشروعات للمسنين تتمثل في المشروعات الضمانية (مشروعات لمحدودي الدخل منحة لا ترد)، ومشروعات الأسر المنتجة، وهي قروض تمنح لإقامة مشروعات فضلاً عن مشروعات المرأة الريفية، حيث تقدم قروض للمرأة الريفية المسنة والمرأة المعيلة لإقامة مشروعات تساعد على رفع مستوى معيشتها، بجانب تدريب بعض كبار السن على بعض الحرف والمهن وفقاً لمهاراتهم بمؤسسات رعاية كبار السن.

■ خدمات الحماية الاجتماعية (الرعاية الاقتصادية)، وتتمثل في منح معاش ضمانى لكبار السن ممن لا يتقاضون «معاش تأميني» وليس لديهم دخل، ومنح مساعدات نظام الدفعة الواحدة لكبار السن، بجانب منح مساعدات شهرية من مؤسسة التكافل لكبار السن غير القادرين مادياً، ومنح قروض بشروط ميسرة من مشروعات الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعي لتشغيل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر. فيما تتمثل الخدمات العينية في استخراج بطاقة تموينية لأصحاب معاش الضمان الاجتماعي وأسرهم.

الحماية الاجتماعية:

■ تبنت الحكومة المصرية مؤخراً برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي يستدعي أن يصاحبه برامج حماية اجتماعية من شأنها تخفيف الآثار السلبية المحتملة على الطبقات الفقيرة والهشة. وعليه شرعت مصر في تنفيذ برنامج واسع النطاق لإعادة تعريف العقد الاجتماعي. ويتمثل أحد مكونات هذا البرنامج في التحول

الحق في سكن كريم:

■ أشار تقرير التنمية البشرية 2021 إلى أن مصر واحدة من دول العالم الرائدة التي صمّنت «الحق في السكن» في دستورها وفي هذا الإطار عملت مصر على توفير سكن لائق للجميع من خلال برامج موسعة لدعم الإسكان الاجتماعي والتطوير العمراني من أجل توفير سكن لائق للفئات محدودة الدخل وتطوير المناطق غير المخططة والتي تفتقر للخدمات وزيادة التغطية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.

فمنذ عام 2014 بلغ عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي حتى يونيو 2020 قرابة 312 ألف مستفيد، حصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان الاجتماعي يصل إلى 4.9 مليار جنيه، وتمويل عقاري في حدود 30.8 مليار جنيه.

الحقوق السياسية:

على مستوى الحريات السياسية ووفقاً للهيئة العامة للاستعلامات، كفلت الدولة حرية إنشاء الأحزاب التي تعبر عن كافة الاتجاهات والآراء وأصبح في مصر أكثر من مائة حزب.

كما نجحت الدولة في الوفاء بالاستحقاقات الدستورية على مدى ثماني سنوات وأبرزها: الانتخابات الرئاسية لدورتين، وكذلك انتخابات مجلس النواب لدورتين، وإجراء تعديل دستوري 2019، وإنشاء غرفة ثانية للبرلمان (مجلس الشيوخ) وإجراء انتخابات لها وجرت هذه الانتخابات وسط تعديلات جديدة في قوانين الانتخابات ذات الصلة على نحو أسفر عن تمثيل لأعداد كبيرة من الأحزاب

زيادة معدلات الأداء الخاصة بالوحدات المكونة لمنظومة الصحة في مصر. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في مصر من 70.3 عام في 2010 إلى نحو 71.8 عام في 2018. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مصر من 28.8 طفل إلى نحو 20.3 طفل لكل ألف مولود حي بين الأعوام 2010 و2019.

الحق في التعليم:

■ أشار تقرير التنمية البشرية 2021 إلى تحسن مؤشرات إتاحة التعليم ما قبل الجامعي بين العامين 2010 و2020، إذ ارتفعت معدلات قيد الطلاب في كافة مراحل التعليم وتلاشت الفجوة النوعية بين الجنسين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي كما توضح البيانات المفصلة لمعدلات القيد للبنين والبنات بين العامين 2010/2011 و2019/2020.

■ ووفقاً للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ودراسات في حقوق الإنسان، انخفضت معدلات التسرب بالنسبة لمرحلة التعليم الإعدادي من 5.5% للبنين و4.7% للبنات في عام 2010/2011 إلى 2.8% للبنين و2.6% للبنات في 2018/2019. كما ارتفعت معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الإعدادية، وكذلك معدلات الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية (بشقيها العام والفني). كما زادت الطاقة الاستيعابية لمنظومة التعليم العالي مع افتتاح عدد من الجامعات الأهلية الجديدة وجامعات حديثة متخصصة في التكنولوجيا.

من الدعم الذي يتّصف بالتعميم وقلة الكفاءة إلى شبكات حماية اجتماعية تتّسم بالكفاءة واستهداف الشرائح المجتمعية الأولى بالرعاية. وبصورة عامة، استطاعت الحكومة في هذا الصدد إحراز تقدم تجاه إنشاء خرائط الفقر وتحديثها باستمرار للاسترشاد بها في إتاحة برامج الحماية الاجتماعية كما ونوعاً. مما ساعد على توجيه كافة جهود القطاعات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني إلى المستحقين مما انعكس إيجابياً على توسيع قاعدتهم.

الحق في الصحة:

■ شهد قطاع الصحة في مصر زخمًا كبيراً تمثل في إطلاق أكثر من 20 مبادرة تستهدف تحسين صحة المواطن المصري بكل فئاته، ووفقاً لدراسات في حقوق الإنسان فقد ساهمت مجموعة من المبادرات الصحية في تعزيز صحة المصريين على نحو جذري، وخاضت مصر تجربة رائدة على المستوى العالمي في مواجهتها فيروس الالتهاب الكبدي الوبائي - فيروس سي الذي كانت تشهد واحدًا من أعلى معدلات انتشاره في العالم، إذ نجحت في خفض تكلفة العلاج وتقصير مدته، مما سهل من فرص إتاحتها للجميع ورفع نسب الشفاء بنسبة كبيرة تجاوزت 98% من خلال الحملة القومية للقضاء على فيروس سي التي انطلقت في عام 2014، وأسهمت في تحقيق وفر مالي في تكلفة العلاج يقدر بنحو 8 مليارات جنيه.

■ وأكد تقرير التنمية البشرية 2021 على تحسن صحة المصريين بشكل عام، حيث أدت البرامج والمبادرات الصحية إلى

وختامًا.. طبقت جمهورية مصر العربية استراتيجيتها الفريدة لحقوق الإنسان بطريقة اتصفت بالشمولية والوضوح، واستطاعت أن تضع لها قدمًا على أبواب مرحلة جديدة تمهد الطريق نحو ديمقراطية حقيقية تتناسب مع ظروف وثوابت المجتمع المصري. ولعل هذا ما أكده الرئيس عبدالفتاح السيسي وهو يتحدث أمام الضيوف الأجانب مرارًا بأن لكل مجتمع ظروفه ومكوناته وتاريخه، وليست هناك تجارب تصلح لكل الشعوب والأوطان.



مؤسسات الدولة الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية في مصر. كما تهدف هذه المبادرة إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات، التي تشمل جوانب مختلفة صحية واجتماعية ومعيشية.

وتعد مبادرة حياة كريمة من أضخم المبادرات التي نُفذت في مصر والوطن العربي، حيث صرح مكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 فبراير 2021، أن المبادرة ساهمت في التخفيف من الآثار السلبية لوباء كورونا من خلال تحسين المستويات المعيشية للفئات الأشد احتياجًا، وتعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، أنه تم إدراج برنامج «حياة الكريمة» في «الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة»، وهذا بمثابة اعترافًا بدور مصر الرائد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية.”

السياسية بصورة غير مسبوقه وكذلك زيادة كبيرة في تمثيل المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال والفلاحين والمصريين بالخارج في ضوء ضوابط قانونية تضمن تمثيلهم وكفلت الدولة حرية عمل منظمات المجتمع المدني والتي تمثلت في قانون الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية والتي ألغت عقوبة الحبس فيما يتعلق بنشاط الجمعيات الأهلية وحق تأسيس الجمعيات بالإخطار فضلًا عن العديد من النصوص التي تُيسر عمل تلك الجمعيات وتمكينها من أداء دورها في خدمة المجتمع .

المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»

المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» -المشروع القومي لتطوير الريف المصري- هي مبادرة متعددة في أركانها ومتكاملة في ملامحها، أطلقها السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، في عام 2019، تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري، في إطار من التكامل وتوحيد الجهود بين